

رِسَالَةُ الْمَسْجِدِ
نَالُوت - لَيْبِيَا



أَجْوِبَتُ وَفَتَاوِي

لِلْأَسْتَاذِ الشَّيْخِ
عَلِيِّ حَسْبِيِّ مَعْمَرٍ

مَنْشُورَات
دَارُ الدَّعْوَةِ - نَالُوت
لَيْبِيَا

بسم الله الرحمن الرحيم

« قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن
أتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين »
« صدق الله العظيم »
(سورة سيدنا يوسف عليه السلام - آية : ٣٠٨)

الطبعة الاولى
ذو الحجة ١٣٨٩ هـ
شباط ١٩٧٠ م
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد طلبت دار الدعوة إلى الاستاذ الفاضل الشيخ علي
يحيى معمر أن يصنع لها رسالتين تنشرهما ضمن رسالة
المسجد هذا العام وحددت الدار موضوعين هما : مسألة
الربا - والزكاة وقد حالت الظروف بين أستاذنا وبين
تحرير الرسالتين ولا يزال هو عند وعده بكتابتهما ولا
تزال نرجو أن يسرع باتمامهما لنوافي بهما القراء الكرام
ولنسد بها ثغرة كبيرة في بابها وقد اطلعنا بين أوراق

اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن . وأعوذ بك من
العجز والكسل ، وأعوذ بك من البخل والجبن ، وأعوذ
بك من غلبة الدين وقهر الرجال .

الاستاذ الكريم على اجابات عن أسئلة مختلفة ، وفتاوى شرعية ، وحلولاً لبعض المشاكل التي يتعرض لها الناس ، وشروحاً لبعض المسائل الفقهية ، ورأينا له منها حصيلة كبيرة تشغل مجلدات كثيرة من هذه الموضوعات الهامة فاستاذناه أن يتيح لدار الدعوة أن تنشر بعضها ضمن سلسلتها رسالة المسجد - حتى تصل إلى كل راغب ويستفيد منها كل طالب ، فأذن بذلك - وقد رأى - حفظه الله - أن تكون جميع أسئلة هذه الحلقة واردة من مورد واحد فامدنا بهذه الأسئلة التي توجه بها إليه الأخ الكريم سليمان موسى الجنادني حفظه الله ، مصحوبة بأجوبة الاستاذ لها .

ولقد فكرت « دار الدعوة » في وضع عنوان عام لهذه الحلقة وما يكون بعدها فخطرت لها عدة عناوين اختارت من بينها العنوان التالي « أجوبة وفتاوى » على أساس أن هذا العنوان يتسع لجميع ما سوف ينشر تحته . وها أن دار الدعوة تقدم إلى القارئ الكريم أول مجموعة منها آمل أن تكون قد قدمت خدمة للمواطن المسلم ، وعرضت عليه اجابة

عن سؤال ربما كان يتردد في ذهنه ويشغل فكره ، ويلتمس عنه الجواب والله ولي التوفيق ومنه نستمد الهداية إلى أقوم طريق .

الفرارة ذو الحجة ١٣٨٩
شباط ١٩٧٠

دار الدعوة

السؤال الأول

من المعروف لدينا أهل الجيل بل إباضية المغرب بصورة عامة أن سنة قيام رمضان المعظم أربع وعشرون ركعة ثمانية منها سنة النبي صلى الله عليه وسلم وثمانية أخريات سنة أبي بكر الصديق ، والثاني الآخريات سنة عمر الفاروق . والمعروف أن مصادر شريعتنا الغراء القرآن الكريم والسنة النبوية والاجماع إلى جانب القياس والاستصلاح لمن يقول به .

وإذا عرفنا أن مصادر ديننا ما سبق ذكره فمن أين لأبي بكر أو لعمر رضي الله عنهما أن يسنا مثل هذه

السنة ؟ وإن تشاريع ديننا كان نهايتها يوم أنزل قوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً » . وبالأحرى كان نهايتها يوم فارق نبينا صلى الله عليه وسلم دنياه .

الرجاء منكم توضيح هذه المسألة ذاكراً المصادر المتصلة التي أخذ منها هذا الحكم وجزاكم الله عنا خيراً .

قيام رمضان

لعل أحسن ما أجيب به عن سؤالك أن أنقل إليك ما قاله الامام نور الدين السالمي في شرحه لصحيح الربيع صفحة « ٣٠٢ » من الجزء الأول فقد قال رحمه الله ما يلي :
(على أنه لم يرد في قيام رمضان حد محدود وإنما ورد الترغيب في قيامه جملة ولم يرد فيه عدد الركعات ففعل كل قوم ما أمكنهم من ذلك . ولما لك في الموطأ عن يزيد بن رومان قال : كان الناس في زمن عمر يقومون في رمضان بثلاث وعشرين ركعة . وفي الموطأ أيضاً عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنها إحدى عشر ركعة . وروى محمد بن نصر عن محمد بن يوسف أنها إحدى وعشرون

ركعة . وروى محمد بن نصر عن طريق عطاء قال : ادركتهم في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث ركعات الوتر .

قال بن حجر والجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الأحوال . ويحتمل أن الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيفها فحيث تطول القراءة تقلل الركعات وبالعكس . وقد روى محمد بن نصر من طريق داود بن قيس قال : ادركت الناس في اماره أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز يعني بالمدينة - يقومون بست وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث . وقال مالك : الأمر عندنا تسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين ، وليس في شيء من ذلك ضيق .

قال الترمذي اكثر ما قيل أنه احدى واربعين ركعة بركة الوتر . ومن الترغيب الوارد فيه حديث أبي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمر فيه بعزيمة ، فيقول : « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » . (رواه الجماعة) .

هذا خلاصة ما أورده السالمي في شرح صحيح الربيع
ومنه تعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلتزم في قيام
رمضان عدداً محدوداً من الركعات ، وأنه رغب في قيامه
جملة ولم يحد فيه حداً وأن الصحابة رضوان الله عليهم
واظبوا عليه دون أن يتقيدوا بعدد الركعات وأن
المسلمين في كل عصر مخيرون في عدد الركعات .

أما ما استشكلته مما جرى عليه أصحابنا من مواظبتهم
على صلاة أربع وعشرين ركعة واعتبار أن ثمانين ركعة
هي سنة النبي صلى الله عليه وسلم وأن ثمانين ركعة سنة
أبي بكر وأن ثمانين ركعة سنة عمر رضي الله عنهما وأن
التشريع قد انتهى وأنه ليس لأحد بعد رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن يتخذ سنة فإليك الجواب :

قال الشيخ عبد العزيز الثميني في كتابه القيم - النيل :
« ندب قيام رمضان ورغب فيه ، وقد صلاه عليه السلام
أربع تسليمات ثم زاد أبو بكر مثلها ثم زاد عمر كذلك .
فمضت السنة بذلك أن يصلي أربعاً وعشرين بثلاثة أئمة

ويروح كل من خلفه على أربع تسليمات قدر ما يأتي بالباقيات
الصالحات^(١) . لا بوجوب كل » .

انتهى المقصود منه وقد علق ناشر الكتاب استاذنا
الفاضل الشيخ بكلي عبد الرحمن عن قوله مضت السنة بما
يأتي : « أراد السيرة المستحسنة لا سنة النبي صلى الله عليه
وسلم » . وقال الشيخ عامر الشهابي صاحب الإيضاح ما
يأتي : « وقيام رمضان سنة مرغب فيها وقد بلغنا أن النبي
صلى الله عليه وسلم صلى من قيام رمضان ثمانين ركعة
وهن أربع تسليمات ثم زاد أبو بكر الصديق رضي الله عنه
ثمانية أخرى ثم زاد عمر رضي الله عنه ثمانية أخرى وذلك
كله أربع وعشرون ركعة فكان ذلك سنة لمن بعدهم وهي
نافلة ترغب فيها » .

انتهى المقصود منه . ومن هذه النصوص يتضح لك

(١) الباقيات الصالحات هي : سبحان الله ، والحمد لله ،
ولا إله إلا الله ، والله أكبر . ومنهم من يزيد بها : ولا حول ولا
قوة إلا بالله العلي العظيم .

أن الروايات متفقة في قيام رمضان ولكنها مختلفة في العدد وأن أقل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو ثمانين ركعات فاعتمد أصحابنا رحمهم الله هذا العدد مبدأ لقيام رمضان . وبلغهم أن أبا بكر زاد ثمانية أخرى وعمر كذلك فاقتدوا بالخليفتين في ذلك واصبحوا يقومون رمضان بصلاة أربع وعشرين ركعة . أما ورود كلمة السنة على السننهم عند النية فعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم « عليكم بسنتي وسنة اللذين من بعدي » . أو اقتداء بهما على المعنى الذي يبدو معه قوله: « من سن سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها يوم القيامة » . ومع هذا كله فانا أفضل أن تكون النية بلفظ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مهما كان عدد الركعات التي يصلحها قائم رمضان .

ولا شك لو ان احداً صلى في قيام رمضان غير هذا العدد ما كان لنا أن نلومه على التزامه لأي عدد ما دام التحديد لم يثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم ولا شك ايضاً ان للمسلمين أن يقتدوا بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمل الطاعة ومن ذلك مثلاً أن الرسول صلى الله عليه

وسلم عدل عن صلاة القيام بالجماعة خشية أن يفرض عليهم وأن أبا بكر لم يجمع له فلما جاء عمر جمع الناس على أبي بن كعب بعد صدر من خلافته ومضى على ذلك المسلمون إلى اليوم بمختلف مذاهبهم وديارهم . فهل يحق لنا أن نقول من أين لعمر أن يسن هذا التشريع ؟ ومن أين لنا ان نتبعه فيه ؟ أو نعتبر هذا العمل باطلاً لأن عمر هو الذي فعله وقد توفي صلى الله عليه وسلم وانتهى عهد التشريع . لا شك ان مسلماً لا يستطيع ان يقول ذلك .

وخلاصة الجواب ان عدد ركعات القيام مختلف فيه فبأي عدد صلى جاز ويستحسن مراعاة الظروف من حيث تطويل القراءة وتقصيرها وتبعاً لحالة المصلين وأفضل انواع القيام ان يلتزم المصلون الطريقة والعدد الذي ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ثمانين ركعات مع نية الاقتداء به في الالتزام بالعدد والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق .

تفيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأه فيها بعض
الصور والآيات ؟ وهل تصح كل من صلاة الصبح والمغرب
والعشاء بالفاتحة فقط في جميع ركعاتها مع الحفظ ؟

السؤال الثاني

ما هو الدليل المعتمد لتخصيص قراءة الفاتحة فقط في
صلاة الظهر والعصر مع وجود بعض الأحاديث الأحادية^(١)

(١) قال صاحب جمع الجوامع : « والمتواتر معنى أو لفظاً
وهو خبر جمع يتمتع تواطؤهم على الكذب » . ويقصد أن الخبر
المتواتر يفيد العلم اليقيني وقال : « وأما مظنون الصدق فخبر
الواحد ، وهو ما لم ينته إلى التواتر ، ومنه المستفيض وهو
الشائع عن أصل ، وقد يسمى مشهوراً ، وأقله اثنان ، وقيل
ثلاثة - مسألة - خبر الواحد لا يفيد العلم إلا بقرينة ، وقال
الأكثر : لا ، مطلقاً » . وقال الشيخ السالمي في كتابه القيم طلعة
الشمس صفحة ١٥ من الجزء الثاني ما يلي : « أعلم أنه إذا اتصل
اسناد الخبر من الراوي إلى النبي اتصالاً غير كامل يعني أنه لم

= يستكمل الشروط التي تقدم ذكرها في نقل المتواتر فهو الخبر
الأحادي نسبة له إلى آحاد النقلة ، وحكمه أنه لا يفيد العلم
القطعي كما أفاده التواتر ، ولا الاطمئنان الحاصلة للنفس كما أفاده
الخبر المشهور ، لكن يفيد وجوب العمل به مع حصول
الشرائط المذكورة في الراوي لحصول الظن بصدق خبر
العدل » .

القراءة في الصلاة السرية

يقول الشيخ عامر الشحافي في كتابه القيم الايضاح :
 « اتفق العلماء أن القراءة في صلاة الظهر والعصر وفي
 الركعتين الأخيرتين من صلاة العشاء وفي الركعة الأخيرة
 من صلاة المغرب سر^١ . وما سوى هذه المواضع فالقراءة
 فيها جهر^٢ » .

ويقول بعد اسطر : « وإن قرأ بالحمد والسورة في
 الركعتين الأخيرتين من الصلوات كلها وفي الأوليتين من
 الأولى والعصر أعاد صلاته لما قدمنا من الأدلة ، وقال
 آخرون لا إعادة عليه » .

أما الشيخ اسماعيل الجيطالي فيقول في كتاب القواعد:
 « وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأ في الركعتين
 الأخيرتين من الصلاة إلا بفاتحة الكتاب سرّاً وعلى ذلك
 كثير من الأمة ، واتفق اصحابنا جابر بن زيد وغيره أنه
 لا يقرأ في الظهر والعصر إلا بفاتحة الكتاب سرّاً . خلافاً
 لفقهاء من لقينا من المالكية والشافعية وغيرهم في إيجابهم
 قراءة السورة في الظهر والعصر . وحجة اصحابنا أنهم
 قالوا رأينا الناس مجتمعين على أن الظهر والعصر لا يجهر
 فيها ، ورأينا كل صلاة أو ركعة لا يقرأ فيها إلا بفاتحة
 الكتاب يسريها ، ليلاً أو نهاراً ووجدنا الجمعة والعيدين
 يجهر فيها بالقراءة لأجل السورة ، وهي صلاة النهار
 فأخذنا بقول من لم يقرأ فيهما^(١) إلا بفاتحة الكتاب خاصة
 والله أعلم . وقد أجمع الناس على الأسرار في صلاة النهار
 لقول النبي عليه السلام (صلاة النهار عجماء) » .

هذا ماله الشيخان في هذا الموضوع وخلاصته أن

(١) أي في الركعتين الأولى من الظهر والعصر .

صلاة الظهر وصلاة العصر سرية في جميع ركعاتها وكذلك الركعة الأخيرة من المغرب والركعتان الأخيرتان من العشاء أما بقية الركعات وبقية الصلوات من الفرائض والسنن فهي جهرية وقد ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقتصر على الفاتحة في الصلوات السرية فاعتبرت الركعتان الأوليتان من الظهر والعصر في حكم بقية صلاة السر واقتصر فيها على الفاتحة وإذا ثبت بطريق أحادي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قرأ بشيء من القرآن غير الفاتحة في شيء من الصلاة السرية فذلك دليل الجواز لا الوجوب . ويقوي النظر مذهب اصحابنا في صلاة الجماعة خاصة فإن الامام إنما جعل ليؤتم به ويتبع وقد قال صلى الله عليه وسلم : « وإذا قرأنا فانتصتوا » . ولا شك أن الانصات في الصلاة الجهرية متيسر ولكنه في السرية متعذر .

إن قراءة الفاتحة واجبة على الامام والمأموم والفرد ولا تصح صلاة بدونها ، فإذا كانت الصلاة جهرية فإن الامام يقرأ الفاتحة ويقتدي به المأموم ويتبعه في القراءة فإذا أتم

الفاتحة وبدأ يقرأ غيرها أنصت إليه المأموم وفي هذه الصورة يكون الائتمام أو الاقتداء أو الاتباع واضحاً أما إذا كانت الصلاة السرية فإن الامام يبدأ قراءة الفاتحة سرّاً بعد التكبير أو القيام ويفعل المأموم نفس الفعل فيبدأ قراءة الفاتحة بعد التكبير أو القيام مجتهداً أن يقتدي بامامه وأن لا يسبقه وفي هذه الصورة يكون الاقتداء واضحاً والارتباط وثيقاً لأن كليهما يعلم أن الوقوف للركعة ينتهي بنهاية قراءة الفاتحة وعندما يركع الامام يتبعه المأموم بالركوع فتكون صلاة المأموم مرتبطة بصلاة الامام في جميع التفاصيل .

أما إذا قلنا بقراءة سورة الفاتحة في الصلاة السرية فلا يخلو المأموم من أحد موقفين قراءة سورة بعد الفاتحة أو السكوت وفي الموقف الأول لا يكون المأموم مرتبطاً بالامام ولا مقتدياً به ضرورة أنه يقرأ لنفسه غير ما يقرأ الامام وقد يقرأ الامام البروج مثلاً ويقرأ المأموم بالغاشية أو يقرأ الامام بالكوثر ويقرأ المأموم بوالضحى وقد يقرأ الامام سورة قصيرة ويقرأ المأموم سورة أطول فيحتاج

إلى قطع ما نوى قراءته أو الإسراع للملاحقة الإمام بما يخالف الخشوع .

أما إذا اتخذ المأموم الموقف الثاني بأن سكت بعد الفاتحة فلم يقرأ شيئاً فهو غير مرتبط بالإمام أيضاً لأن الإمام يقرأ وهو يتبعه في القراءة ولا يستمع إليه ثم إن وقوف المأموم صامتاً وراء إمام يقرأ سرّاً فيه فتح لكثرة الهواجس والقلق مما ينافي الخشوع . فهذه كلها نظرات تؤيد ما ذهب إليه من يقول بعدم قراءة شيء بعد الفاتحة في الصلاة السرية فإذا ثبت ما يخالف هذا عن المعصوم صلى الله عليه وسلم فإن هذا الكلام لا يبقى له وزن .

وأنا أميل إلى من يرى الجواز لا الوجوب في قراءه شيء بعد الفاتحة في الصلاة السرية ولا أرى بطلان صلاة من زاد شيئاً عن الفاتحة كما لا أرى بطلان صلاة من اقتصر عليها .

أما في الصلاة الجهرية فإذا ترك قراءة شيء بعد الفاتحة

نسياناً فإن الصلاة صحيحة أما إذا كان ذلك عمداً فاكثر الفقهاء يرى بطلانها .

وفيا سبق الجواب عن الشطر الأخير من السؤال .

والله ولي التوفيق والهداية .



السؤال الثالث

لقد وردت مجموعة أحاديث في الصحيحين وغيرها من كتب الأحاديث المعتبرة تفيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند تكبيرة الإحرام وعند الركوع والرفع منه كما جاء في بعضها الآخر . وقد ورد في صحيح الربيع حديثان على ما اذكر نص أحدهما عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما بال قوم رافعين أيديهم إلى آذانهم كاذناب خيل شمس اسكنوا في صلاتكم واعلموا أن الله أقرب إليكم من جبل الوريد » .

وفي الحديث الآخر ما يفيد نفس هذا المعنى وهذان الحديثان أحد الحجج التي يستدل بها أهل المذهب على منع

رفع الأيدي على أن المفهوم الذي يتبادر إلى الذهن أن النهي كان خاصاً بقوم يدعون ربهم بعد انتهاء الصلاة رافعين أيديهم لأن لفظ نهاية الحديث يقول : « اسكنوا في صلاتكم واعلموا أن الله أقرب إليكم من جبل الوريد » . لأن تكبيرة الأحرام لا تتضمن الدعاء حتى يقول لهم اعلموا أن الله أقرب إليكم من جبل الوريد . أما ذكر الصلاة في الحديث فتفيد الدعاء أو المعنى اللغوي لها ، وأنا إذ أقول هذا استغفر الله أن أتحدث فيما أجهل إذ كيف يجوز لغلام يجهل السباحة أن ينزل المحيط المتلاطم الأمواج لكنها الرغبة في الوصول إلى الحقيقة الواضحة إلى جانب أنني أسعى أن أطبق ديني عن طريق الفهم والابتعاد عن التقليد المذموم المنهى عنه . أملنا توضيح هذه المسألة ولكم من الله الجزاء الأوفى ودمتم للمسلمين سراجاً منيراً .

واحدة منها داوم عليها الرسول صلى الله عليه وسلم حتى تكون سنة .

وبما أن الصلاة تتكرر خمس مرات في اليوم وحركة رفع الأيدي حركة ظاهرة لا تخفى وتراها جميع العيون فلو واطب عليها الرسول صلى الله عليه وسلم لنقلت بالتواتر ولأجمع الصحابة رضوان الله عليهم على طريقة واحدة فيها كما أجمعوا على بقية أعمال الصلاة من ركوع وسجود وقيام وجلوس وغير ذلك لأن هذا لا يمكن أن يخفى على أحد منهم ، وقد علل بعضهم استحباب الرفع عند تكبيرة الأحرام بعلتين مختلفتين فقال يستحب الرفع عند تكبيرة الأحرام حتى إذا كان بين المصلين من هو أصم أو كان سمعه قليلا يعرف أوان تكبيرة الأحرام والدخول في الصلاة برفع الأيدي فيكبر هو الآخر ولو لم يسمعها وهذا التعليل كما ترى لا يحتاج إلى مناقشة فهو إثبات سنة بإقامة فروض لا معنى لها .

أما العلة الثانية فقد ذكروا أن بعض المنافقين حضروا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد حملوا تحت

رفع الأيدي في الصلاة

في مبدأ الحديث عن موضوع رفع الأيدي في الصلاة أرجو أن تضع أمامك حقيقتين ثابتتين .

الحقيقة الأولى : أنه لم يقل بوجوب الرفع أحد وأن أغلب القائلين به يرمى أنه مستحب وأن تركه لا يبطل الصلاة .

والحقيقة الثانية : أن القائلين برفع الأيدي قد اختلفوا فيما بينهم اختلافا كبيرا ، بعضهم يراه في تكبيرة الأحرام فقط وبعضهم يراه في كل تكبيرة ، وبعضهم يراه عند كل رفع وخفض . وهذا الاختلاف يشعر بعدم ثبوت حالة

صلاتهم . وروى الحاكم في المدخل من حديث أنس ، من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له ، وقد روى قومنا أحاديث الرفع عن العسد الكثير من الصحابة فإن صح ذلك ولا أراه يصح فمسنوخ بذكرنا ، ويمكن أنه عليه السلام رفع لعذر مرة واحدة كاقيل أراد أن يفضح المنافقين الذين علقوا أصناما تحت آباطهم فإذا رفعوا أيديهم سقطت أو انكشفت فيقتضون بذلك ولا يفعلونه مرة أخرى وإن لم يرفعوا انتضحوا بالخالفه ، وعلى الحالي فهو زجر لهم . انتهى المقصود منه .

وقال قطب الأمانة رحمه الله في كتابه كامل الأصل والفرع ص ٦٣ من الجزء الثاني ما يلي : وقال بعض قومنا المشهور أن هذا الرفع فضيلة وقيل سنة وبه قال ابن رشد وقيل خير فيه وقيل مكروه وقيل ممنوع ذكره اللخمي (١١) .

(١) أما رأي هو فقد جساء في نفس الكتاب وفي نفس الصحيفة قوله : ولا قائلا يرفع اليدين منا معشر المغاربة الاباضية عند الاحرام ، فمن رفعها ، أو أحداها قبل الشروع

آباطهم أصناما لهم فرفع الرسول عليه السلام يديه عند تكبيرة الاحرام حتى ينكشفوا لأنهم إن رفعوا أيديهم سقطت أصنامهم وإن لم يرفعوا انكشفوا بخلافهم للرسول عليه السلام . فإذا ثبتت هذه القصة فهي واقعة حال وإذا تعددت فهي كذلك وقائع حال والعمل الذي ينبغي على هذا السبب يزول بزوال السبب وهي شبيهة بقصة الفتوى ولعل الذين روى رفع الأيدي عند التكبيرة هم بعض من حضر هذه الوقائع .

وقد ناقش الامام السالمى هذا الموضوع في شرح صحيح الربيع فقال في صفحة ٣١٧ من الجزء الاول ما يلي : (فقد تقل عن مالك أنه لا يستحب وحكاه الباجي عن كثير من مقدميهم ، ونقل عن الزيدية أنه لا يجوز رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام ولا عند غيرها وقيل لم يقل بتركهم إلا الهادي بن الحسين وجده القاسم بن ابراهيم والحق النعم لحديث البساب ، وروى مسلم وأبو داود عن جابر بن سمرة قال خرج رسول الله عليه السلام فقال : مالي أراكم راغبي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس اسكنوا في

والرواية التي ناقشتها في رسالتك ونسبتها إلى صحيح
الريبع لم ترد في صحيح الربيع وإن وردت في مصادر
أخرى ، ولا كانت مناقشتك موجهة إلى ألفاظ في رواية
الحديث وتلك الألفاظ غير موجودة في صحيح الربيع
وهو مستند أهل المذهب كما تقول فإن مناقشتك تلك كانت
في غير محلها هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن رفع
الأيدي عند الدعاء مشروع ولم يقل أحد بالنهي عنه فيما
أعلم على أن طريقة الرفع تختلف في حالة الدعاء ولم نعرف
عن أحد أنه يرفع يديه إلى محاذاة أذنيه مع بسط الكفين إلى
الإمام في حالة الدعاء وإنما يرفع الناس أيديهم في الدعاء إلى
مستوى صدورهم مسح بسط الكفين إلى أعلى وقد يرتفع
الرفع عند الإطلاح في الدعاء إلى ما فوق ذلك ولكن مع
نفس الصورة على هيئة من يتلقى شيئاً وقد ذكرت كتب
السيرة أن رسول الله ﷺ كان يدعو ويلح في الدعاء في
غزوة بدر حتى رؤي يياض أبيه عليه السلام .

أما محاوراتك حول كلمة الصلاة على الصلاة اللغوية التي
هي الدعاء الجرد فهو ابتعاد عن روحية الصلاة لأن الصلاة

وثبت النهي عن رفع الأيدي في الصلاة يسئل أن
رسول الله ﷺ رفع لسبب من الأسباب في واقعة أو
أو وقائع محدودة فظن بعض الصحابة رضوان الله عليهم
أن ذلك سنة فيجعلوا يرفعون أيديهم فإن رأى ذلك نهاهم كما
يدل عليه أحاديث ابن عباس وجابر بن سمرة وأنس بن
مالك والنهي يدل على فساد النهي عنه .

هذا فيما أرى يكفي لتلخيص الموضوع وقد ناقشت في
آخر سؤالك معنى الحديث ويهمني أن أقول لك ما يلي :
ولفظ الحديث كما ورد في صحيح الربيع هو : (أبو عبدة
عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « كافي
يقوم يأتون بعدي يرفعون أيديهم في الصلاة كأنها أذنان
خيل شمس ») .

= فيها صحت صلاته ، أو قبل الفراغ فسدت ، بناء على أن
الأحرام منها وصحت بناء على أنه ليس منها ، أو بعد الفراغ
فسدت ، . ويعني بالفراغ في الجملة الأخيرة الفراغ من
تكبيرة الأحرام .

في حقيقتها بما تتضمن على أقوال وأفعال إنما هي دعاء بل هي أفضل انواع الدعاء واكمل هيئاته وصوره ، والانسان عندما يقف لتناجاة ربه على اكمل الهيئات وأفضل الحالات إنما يلتبس القرب منه والرضا عنه والمغفرة الشاملة الكاملة ويؤيد هذا المعنى أحاديث كثيرة منها ما رواه ابو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ يقول الله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي ونصفها لعبدي ، ولعبدي ما سأل . وقال رسول الله ﷺ : إذا قال العبد : الحمد لله رب العالمين ، فيقول الله حمدي عبدي . فإذا قال العبد : الرحمن الرحيم ، فيقول الله : أثني علي عبدي ، وإذا قال العبد : مالك يوم الدين ، فيقول الله : مجدي عبدي ، فيقول العبد : أياك نعبد وأياك نستعين ، فيقول الله : هذه بيني وبين عبدي ، ولعبدي ما سأل . فيقول العبد : أهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، فيقول الله : هذه لعبدي ، ولعبدي ما سأل » .

ولا أحسب أن أحداً لا يرى أن الصلاة دعاء والدعاء

يتطلب الخشوع والخضوع واطهار الحاجة والمذلة والافتقار وينافي كثرة الحركة والانشغال وما علمت أن عملاً من أعمال العباد يفتقر فيه الانسان إلى الخشوع والخضوع والاتجاه إلى الله تبارك وتعالى بجميع الجوارح كما يحتاج إلى ذلك في الصلاة ، فإذا صحت الزيادة التي أوردتها في رسالتك من قوله ﷺ : « اسكنوا في صلاتكم واعلموا أن الله أقرب إليكم من حبل الوريد » . فإنه لا داعي أبداً أن نتحمل لهذه الزيادة أن الصحابة كانوا في غير صلاة وأن الصلاة هنا قصد بها معناها اللغوي ، لا حاجة البتة إلى هذا والصلاة من تكبيرة الأحرام إلى التسليم بما فيها من قيام وقعود وقراءة وتشهد وتسييح وتعظيم إنما هي دعاء كما سبق أن أوضح لك .

أرجو أن يكون في هذا الجواب كفاية فإذا بقي لك فيه شيء من الأشكال فلا مانع من أن تكتب إلي بما عندك من الملاحظات والله ولي التوفيق .

السؤال الرابع

أجمع علماؤنا فيما أعلم أن المني نجس يجب غسل مكان المني من الثوب وقد وردت أخبار عن عائشة تفيد أنها كانت تفرك المني الجاف من ثوب النبي ﷺ ويصلي فيه دون غسل .

رجاؤنا أن توضح لنا رأيك مدعماً إياه بما صح من الأخبار وجزاك الله عن الاسلام وأهله خير الجزاء .

نجاسة المني

قال الشيخ اسماعيل الجيطالي رحمه الله في كتابه قواعد الاسلام صفحة ١٠٦ ما يلي :

« وأما المني والمذي والودي فاتفقوا على أنها نجسة إذا فصلت عن البدن ، واختلفوا في سبب نجاستها ف قيل استمرار خروجها من مجرى النجس وأنه لو احتلم الانسان ثلاث مرات فصاعداً ثم مست النطفة ثوباً أنه لا ينجس ، ويلزمه الغسل لأنه تعبّد وقاسوها على سائر الفضلات التي تخرج من البدن كالعرق واللبن . وقال آخرون أنها نجسة بعينها لأن أصلها دم ولأنها تجري في ممر

رسول الله ﷺ إلى غسله وهو خارج إلى الصلاة والماء يقطر من ثوبه ولو كان طاهرًا تصح به الصلاة لأرجاء رسول الله ﷺ غسله إلى ما بعد الصلاة . أما أحاديث عائشة بفرقه من الثوب إن صححت فهي تحتل عدة وجوه فقد تكون فركت النبي إلياس من الثوب ليسهل غسله ويحول أثره بسرعة ، وقد يكون فرقه قبل معرفتها بنجاسته ، وقد يكون حالة خاصة برسول الله ﷺ فاقصرت على فرقه دون غسله .

ولعل فيما قاله الإمام السالمى في شرح صحيح الربيع صفحة (٢٠٤) متنع وها أنا أقول لك ذلك : (أبو عبيد عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « النبي والذي والوذي ودم الحيضة ودم النفس نجس لا يصل بثراب وقع فيه شيء من ذلك حتى يغسل ويرزول أثره ») .

قال الإمام السالمى في شرح هذا الحديث ما يلي : (ما جاء في نجاسة النبي والذي والوذي ودم الحيضة ودم النفس والاستحاضة وغسل الثوب من ذلك . وقوله :

النجس قياساً على البول وما كان في معناه . انتهى المقصود منه .

ويتضح لك من هذا أن العلماء اختلفوا على حكم عين النبي فالحقه بعضهم بالبن والعرق ، فحكم بطهارة عينه ، وألحقه بعضهم بالدم والبول ، فحكم بنجاسة عينه . وعلى الرأي الأول فإن النبي إنما يكتسب النجاسة بوروره في مجرى البول ، والبول نجس بالاتفاق ، فإذا تكررت نزوله ثلاث مرات فأكثر ، دون أن يتخللها نزول البول فإنه بعد ذلك يبقى طاهرًا لأن مروه ثلاث مرات بمجرى البول لا شك أنه يسحب معه كل أثر للبول العالق بالمجرى فلا يبقى منه شيء فيطهر الباقي .

وأصحابنا يأمرون بغسل النبي من الثوب لأنه لا يخلو من النجاسة فهو إذا لم يكن نجس العين فإنه منتجس بآثار البول العالقة بالمجرى .

وتحريز المقال أن النبي نجس سواء كان نجس العين أو منتجساً لمورده بمجرى البول ولو لا ذلك لما اضطر

« المتني والمذي والوذني ودم الحيضة ودم النفاس نجس » .
 وقوله : « دم الاستحاضة نجس لأنه دم عرق ينقض
 الوضوء » وقوله في حديث عائشة : « كنت أغسل ثوب
 رسول الله ﷺ من المتني ثم يخرج إلى الصلاة والماء
 يقطر منه » .

في هذه الأحاديث التصريح بنجاسة هذه الأشياء وهي
 ستة : ثلاث في الرجال وهي المتني والمذي والوذني وثلاثة
 في النساء دم الحيض ودم النفاس ودم الاستحاضة . وجاء
 عن عمار مرفوعاً « إنما تغسل الثوب من الغائط والبول
 والمذي والمتني والدم والقيء » أخرجه البزار وأبو يعلى
 الموصلي في مسنديهما وابن عدي في الكامل والدارقطني
 والبيهقي والعقيلي في الضعفاء وأبو نعيم في المعرفة وقد
 اختلف الناس بعد هذا في نجاسة المتني فذهب أصحابنا
 والعترة وأبو حنيفة ومالك إلى نجاسته إلا أن أبا حنيفة
 قال يكفي في تطهيره فركه إذا كان يابساً وهو رواية عن
 أحمد وقلنا نحن والعترة ومالك لا بد من غسله رطباً
 ويابساً ، وقال الليث هو نجس ولا تعاد منه الصلاة وهذا

مخالف للمعهود من أمر النجاسة وأعجب منه قول
 الحسن بن صالح لا تعاد الصلاة من المتني في الثوب
 وإن كان كثيراً وتعاد منه إن كان في الجسد وإن قل .
 وأي فرق بين كونه في الثوب أو الجسد . وقال الشافعي
 وداود وهو أصح الروايتين عن أحمد بطهارته وهذا كما
 ترى مصادم للنص الذي رواه ابن عباس عن المصنف رحمه
 الله تعالى فإن فيه التصريح بالنجاسة ثم النهي عن الصلاة
 بثوب وقع فيه شيء من ذلك حتى يغسل ويحول أثره ،
 وهذا لعمرى من أشد المبالغة في تنجيته وقد رووا
 أحاديث عن عائشة فيها فرك المتني فقط واستدلوا بها على
 طهارته ولم يثبت شيء منها عند الأصحاب والله أعلم
 بصحتها . وأحاديث الربيع تخالفها) انتهى المقصود منه .

وقد جاء في شرح النووي على صحيح مسلم صفحة
 (١٩٧) الجزء الثالث المطبعة المصرية ومكتبتها ما يلي :
 « اختلف العلماء في طهارة متني الآدمي فذهب مالك وأبو
 حنيفة إلى نجاسته إلا أن أبا حنيفة قال : يكفي في تطهيره
 فركه إذا كان يابساً ، وهو رواية عن أحمد . وقال مالك

لا بد من غسله رطباً ويابساً ، وقال الليث هو نجس ولا
تعاد الصلاة منه . انتهى المقصود منه .

والنووي كما تعلم شافعي المذهب والشافعية يرون
طهارة المنى .

وإلى القاريء الكريم ما ورد في صحيح مسلم من
الأحاديث في موضوع المنى :

(١) إن رجلاً نزل بعائشة فأصبح يغسل ثوبه ، فقالت
عائشة إنما كان يمزك إن رأيته أن تغسل مكانه ، فإن لم
تر نضحت حوله ، ولقد رأيته أفركه من ثوب رسول
الله ﷺ فيصلي فيه .

(٢) عائشة قالت : كنت أفركه من ثوب رسول
الله ﷺ .

(٣) عمر ابن ميمون قال : سألت سليمان بن يسار عن
المنى يصيب ثوب الرجل أيغسله أم يغسل الثوب قال :
أخبرتني عائشة أن رسول الله ﷺ كان يغسل المنى ثم

يخرج للصلاة في ذلك الثوب وأنا أنظر إلى أثر الغسل فيه .
ورواية ابن المبارك وعبد الواحد لهذا الحديث قالت أي
عائشة : (كنت أغسله من ثوب رسول الله ﷺ) .

(٤) عبدالله بن شهاب الخولاني : كنت نازلاً على عائشة
فاحتلمت في ثوبي فغمستها في الماء فرأتني جارية لعائشة
فاخبرتها فبعثت إلي عائشة فقالت ما حملك على ما صنعت
بثوبيك ؟ قلت رأيت ما يرى النائم في منامه ، قالت رأيت
فيها شيئاً ؟ قلت : لا . قالت : فلو رأيت شيئاً غسلته ،
لقد رأيته ولإني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابساً
بظفري .

هذه الأحاديث التي وردت في صحيح مسلم عن المنى
وبالتأمل فيها يتضح لك ما يلي : أن أصحاب الوقائع في
الأحاديث السابقة جميعاً كانوا يعتقدون أن المنى إذا
مس الثوب نجس الثوب كله ولا تصح به الصلاة إلا إذا
غسل جميعه فكانت أم المؤمنين رضي الله عنها تصحح لهم
هذا الخطأ وتبين لهم أن النجس إنما هو المنى والمكان الذي

وقع فيه من الثوب فإذا غسل فقد طهر الثوب وصحت به الصلاة . وصرحت لهم في أحاديثها أن الرسول ﷺ إنما كان يغسل المني من موقعه وأنها هي الأخرى كانت تغسل موقع المني فقط ولم تكن تغسل الثوب . هذا المعنى واضح في جميع الأحاديث التي أوردها مسلم وتتبع الحديث الأول الذي قالت فيه : « إنما كان يجزئك إن رأيته أن تغسل مكانه » . بطريقة الحصر أي ولا داعي لغسل الثوب كله ثم قالت : « وإن لم تر نضحت حوله » وعدم رؤية المني بعد الحلم يحتمل أنه لم ينزل فالتجنس موضع شك ويرى كثير من الفقهاء أن النضح طهارة ما لم تتيقن نجاسته .

قال الشيخ اسماعيل الجييطالي في القواعد صفحة (١١٩) ما يلي : « قال بعض العلماء : الغسل طهارة ما تيقن نجاسته والنضح طهارة ما كان مشكوكاً فيه » .

ثم قالت : « ولقد رأيتهني أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركاً فيصلي فيه » ويتبادر إلى الذهن من هذا الحديث أن أم المؤمنين رضي الله عنها تريد أن تؤكد للرجل أن غسل مكان المني من الثوب كاف لتطهيره ولا

لزوم لغسل جميع الثوب، فهي مع تأكدها من وجود المني في ثوب رسول الله ﷺ حتى فركته بظفرها فقد اكتفى بغسله والصلاة فيه وكأنها رضي الله عنها قالت ولقد رأيتهني أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركاً ثم أغسله فيصلي فيه .

وأحسب أن فرك النبي اليابس من الثوب قبل غسله هو الطريقة الصحيحة لغسله ولذلك فقد كررت عائشة رضي الله عنها حديث الفرك مع التصريح بالغسل وكان واضحاً في ذهنها أن المني إذا كان يرى يجب فركه من الثوب ثم غسله ويؤيد هذا المعنى ما ورد عن رسول الله ﷺ في دم الحيض فقد حدثت فاطمة عن أسماء قالت : (جاءت امرأة إلى النبي ﷺ قالت احداً يصيب ثوبها من دم الحيض كيف تصنع به : قال : « تحته ثم تفرسه بالماء ثم تنضجه ثم تصلي فيه » . وهذا شبيه بذلك . يعني أن المادة النجسة إذا كانت تترك أثراً في الثوب يحسن فركه ثم غسله ولا شك أن دم الحيض وهو لزج تخين كالمني يبقى منها أثر في الثوب فإذا ييس أحدهما

على الثوب استحسن فركه اولا حتى تنحل أجزاءه ثم يغسل بعد ذلك لإزالة جميع أثر النجاسة ثم ينضح مكان الدم من الثوب كما جاء في الحديث النبوي الشريف للاطمئنان .

والله ولي التوفيق .

السؤال الخامس

يقول صاحب اللقط في صفحة (٢١٧) في حديثه عن الزنا قال : « ومن دابر أنساناً فلا شيء عليه . ومنهم من يقول عليه صداق الثيب من النساء وهو عشرة دنائير قال المرتب إن كان المفعول به طفلاً أو بالغاً إن قهر وسواء في الطفل والمجنون الرضا وعدمه » .

إن هذا الكلام غير مستساغ ولا تقبله الفطرة السليمة إلى جانب أنه يخالف بعض الآثار والآراء المعتمدة زد على ذلك كلام الله تعالى وهو فصل الخطاب إذ استنكر هذا الفعل فقال تعالى في سورة العنكبوت : « ولوطاً إذ قال لقومه إنكم لتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من

العالمين إنكم لتأتون الرجال وتقطعون السبيل وتأتون في ناديكم المنكر . ويقول في سورة الأنبياء : «لوطا آتيناه حكماً وعلماً ونجيناه من القرية التي كانت تعمل الخبائث إنهم كانوا قوم سوء فاسقين » وقال الله تعالى في سورة الشعراء : «أتأتون الذكران من العالمين وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم بل أنتم قوم عادون » .

ورسولنا ﷺ يقول : «لعن الله من ذبح لغير الله ولعن الله من غير تحنوم الأرض ولعن الله من كره أعمى عن السبيل ولعن الله من سب والديه ولعن الله من تولى غير مواليه ولعن الله من عمل عمل قوم لوط » قالها ثلاثاً في عمل قوم لوط رواه ابن حبان في صحيحه والبيهقي وعند النسائي مكرر الآخر . نرجو منكم توضيح ما جاء في كتاب اللقط وأنا إذ أضع هنا هذه الآيات والأحاديث فقد أكون مخطئاً في فهم هذه العبارة وأكون كما قال الشاعر :

وكم من عائب قولاً صحيحاً

وأفته من الفهم السقيم

وأنا إذ أضع أمامكم هذه الاستفسارات لا لأنهم علماءنا

الأجلاء بالتقصير وسوء الفهم ، وكيف ذلك وهم الذين طبقوا الاسلام في شؤون حياتهم صغيرها وكبيرها إبان دولتهم في جميع عصور التاريخ الغابرة وهم لا يزالون سائرين على المحجة البيضاء كما جاءت من نبعيها الصافيين الكتاب والسنة . لا أتهمهم في شيء ولكن نفسي تواقعة إلى فهم الشريعة الغراء فهماً لا يتطرق إليه الشك أو الارتياب عند التنفيذ أو الحديث حتى أكون على بينة من أمري إن شاء الله ، وختاماً لكم من الله حسن الجزاء ، والله في عونكم والسلام عليكم ورحمة الله .

الشنوذ الجنسي

هذا السؤال يناقش موضوع الشنوذ الجنسي ولا شك أن الشنوذ الجنسي بجميع أنواعه محرم في الإسلام منه ما حرم بنصوص القرآن الكريم كالنصوص الواردة في عمل قوم لوط ، ومنه ما حرم بنصوص السنة كاتيان النساء في أعجازهن وقد أجمع المسلمون على ذلك فيما أعلم لا خلاف بينهم ، والشنوذ الجنسي الذي نتحدث عنه إنما هو انحراف الرجل أو المرأة عن الفطرة التي فطر الله الناس عليها فيتصل الذكر اتصالاً جنسياً بذكر مثله أو بانثى ، في غير الموضع الطبيعي للعلاقات الجنسية أو تتصل الأنثى بانثى مثلها على أن تكون احدهما في مقام الرجل

والأخرى في مقام المرأة . وقد أطلق على الشنوذ من النوع الأول اسم « اللواط » أو عمل قوم لوط ، وأطلق على الشنوذ من النوع الثاني اسم « السحاق » .

ولا شك أن بعض أنواع الشنوذ تنتج عنه مضار بدنية تلحق المعتدى عليه والشرعية الإسلامية تنظر إلى آثار هذا النوع من الجرائم من ثلاث زوايا كل منها يتعلق بها حكم . فمن ناحية أنها عمل محرم وانتهاك لشرع الله فإن مرتكبها يعتبر عاصياً فاسقاً كافراً كفر نعمة جزاؤه العذاب الأليم في الآخرة ومن حيث أن بعض هذه الجرائم مضار اجتماعية تضر الأمة كمجتمع فقد كلفت الشريعة الإسلامية الدولة المسلمة بعقاب مرتكبيها ويختلف الحاكم في نظر الفقهاء بالنسبة لمرتكبي الشنوذ الجنسي بين الحرق والرجم والقتل العادي والرمي من شاطئ إلى التعزير أو النكال أو الأدب ، ومن ناحية اعتبارها جريمة يرتكبها شخص ضد شخص قد تلحق به أضراراً بدنية فقد أوجب بعض الفقهاء تعويض المعتدى عليه على المعتدي وقدروا مبلغ التعويض بصداق الثيب وهو ما يعبر عنه في كتب

الفقه « بالضمان » وإليك صورة ملخصة للأحكام المتعلقة بالشذوذ الجنسي في جميع صوره :

١ - إذا كان الفاعل ذكراً بالغاً عاقلاً فهو فاسق أو كافر كفر نعمة وإذا كانت الدولة إسلامية تقيم الحدود فإنه يحكم عليه بالحرق أو الرجم أو القتل حسب اختلاف العلماء في الموضوع ويضاف إلى هذا أن يحكم عليه بصدّق الثيب بدفعه للمفعول به كتعويض لما يلحق به من الضرر البدني وذلك إذا كان مكرهاً سواء كان رجلاً أو امرأة ، إذا كان الاتصال بها في العجز .

٢ - إذا كان الفاعل غير بالغ يؤدّب ويشدد عليه في الأدب .

٣ - إذا كان المفعول به ذكراً بالغاً عاقلاً راضياً فهو فاسق أي كافر كفر نعمة ولا ضمان له ويقام عليه الحد . إما الرجم أو الحرق أو القتل حسب اختلاف العلماء .

٤ - إذا كان المفعول به بالغاً عاقلاً مكرهاً له الضمان وهو صدّق الثيب .

٥ - إذا كان المفعول به مجنوناً أو غير بالغ سواء كانا راضيين أو مكرهين فلها الضمان وهو صدّق الثيب .

٦ - إذا كان المفعول به أنثى وكان الفعل في العجز وكانت بالغة عاقلة راضية فلا ضمان لها وقد ذهب بعض الفقهاء إلى الحكم عليها بما يحكم على مثلها من الرجال من الحرق أو الرجم أو القتل . وذهب بعض إلى أنه يدرأ عنها الحد ويحكم عليها بالتعزير وهي فاسقة أي كافرة كفر نعمة .

٧ - إذا كان المفعول به أنثى وكان الفعل في العجز وهي بالغة عاقلة مكرهة فلها الضمان وهو صدّق الثيب .

٨ - إذا كان المفعول به أنثى مجنونة ، أو غير بالغة فلها الضمان ولا يراعى رضاها ولا سخطها .

ويستعمل الفقهاء كلمة القهر بدلا من كلمة الإكراه لأن كلمة القهر أدل على التسلط والغلبة وهي لا تكون إلا بعد المقاومة العنيفة ولا يشتم منها أي نوع من الاستجابة

أو الرضا ، بينما قد تكون كلمة الاكراه أخف في الدلالة على المغنى وقد تدل على الاستجابة مع قليل من المحاولة، وكذلك فهم يفضلون استعمال كلمة القهر حتى يستحق المعتدي في الصور السابقة ما يناط به من الأحكام والعقوبات .

الصور السابقة كلها داخلة فيما عبر عنه صاحب اللقط بالمدابرة وقد تحدث عن ناحية واحدة ، هي ناحية الضمان أو التعويض بالتعبير المعاصر ، وقد ذكر الخلاف بين الفقهاء فقال إن بعضهم لا يرى التعويض في هذه الجريمة وأن البعض الآخر يحكم على الجاني بصداق الثيب في صور الإكراه ، أو إذا كان المفعول به قاصراً أو مجنوناً ، ولكنك أسأت فهمه لأنك لم تفكر في حكم الضمان وذهبت إلى ناحية الحلية والحرمة ، وذلك موضوع لا يجري فيه خلاف ولا يكون فيه رأي بعد أن وردت فيه نصوص صريحة في القرآن الكريم ولو تأملت عبارة المؤلف قليلاً لاتضح لك المعنى عد إليها الآن فستجدها كذلك إن شاء الله .

أما النوع الثاني من الشذوذ الجنسي الذي يكون بين

امرأتين وهو ما يسمى « بالسحاق » فبالإضافة إلى أن كل واحدة منهما عاصية كافرة كفر نعمة فقد يدراً عنها الحد ويحكم عليهما بالتعزير إذا كانتا بالغتين عاقلتين متراضيتين أما إذا انعدم التراضي فإن الحكم بالتعزير والحرمة يلحق المعتدية وكذلك إذا كان المعتدى عليها قاصرة أو مجنونة، ولا ضمان فيما يبدو على المعتدية لأن عملها لا ينتج عنه أضرار بدنية ملحوظة .

ومن أنواع الشذوذ^(١) الجنسي الاجتماعي الأنواع المختلفة من الزنا وهو اتصال الرجل اتصالاً جنسياً بامرأة في المحل الطبيعي للعلاقات الجنسية بغير مبيح شرعاً لذلك الاتصال .

(١) من أنواع الشذوذ الجنسي ما يسمى في كتب الادب (بجلد عميرة) أو الاستعناء وهو اطفاء الهيجان الغريزي بطريقة الاحتكاك المؤدي الى خروج المني وسكون النفس . وهي عادة يلجأ إليها كثير من الشباب العزاب . وقد اكثر الاطباء وعلماء المذاهب الاسلامية تحريمها ويحكمون على مرتكبيها بالتعزير ويذهب بعض علماء الحنابلة إلى تجوزها لمن يخاف على نفسه العنت والفتنة .

وأحكام الزنا مفصلة في كتب الفقه ويترتب عليها هي الأخرى أحكام ثلاث من ثلاث زوايا وهي الحكم بالقسوق والعصيان وكسر النعمة على مرتكبه ، والحكم بالضمان عندما يكون بطريقة الإكراه أو على قاصرة أو مجنونة ، والحكم بالرجم أو الجلد على الفاعل والمفعول بها في حالة الرضا المعتبر شرعاً أو عليه فقط في حالة إكراهها .

أرجو أنني أوضحت لك الموضوع بما فيه الكفاية وإن بقي لك فيه اشكال فعند السؤال لك الشكر على اهتمامك وجدك وسهرك في طلب العلم . والله ولي التوفيق .

السؤال السادس

نسمع من حجاجنا في هذه السنوات الأخيرة أن المشائخ المشاركة والمغاربة ينهون عن ذبح الهدي ويطلبون من الحجاج تقدير ثمن الهدي تقوداً ودفعها للفقراء معللين هذا الاجتهاد بالفائدة العائدة من جراء هذا العمل إلى جانب أن الذبح في الوقت الحاضر يؤدي إلى انتشار الأوساخ والعفونة وبالتالي إلى حدوث بعض الأمراض لأن أغلب تلك الذبائح من الهدي تبقى دون أن يستفيد منها أحد حيث يحفر لها خنادق وتردم في التراب وبعضها الآخر يحرق .

والذي أراه أن هذا العمل غير صائب لأن الهدي عبادة

وشعيرة من شعائر الله ومنسك من مناسك الحج يقول الله سبحانه وتعالى : « والبدن جعلناها لكم فيها خير » . وقد فعلها رسول الله ﷺ وفعلها من بعده الصحابة رضوان الله عليهم والذي عليه الاجماع أن العبادات لا يدخلها الاجتهاد بحال من الأحوال لأنها علاقة بين الانسان وربه يتولى وحده تنظيمها ولذا فنحن ملزمون وليس لنا الخيار أو البديل .

رجاؤنا منكم توضيح هذه المسألة لنا ، فقد نكون مخطئين في فهم الآية والغرض منها خاصة أن أولئك الأعلام لا يقدمون على عمل معين حتى يتأكدوا من صحته وموافقته للكتاب والسنة وهذا عهدنا بهم ومنه تعالى نطلب الهداية .

الهدي في الحج

الهدي قسمان منه تطوع ومنه واجب . ومن الواجب هدي المتمتع والقارن وأكثر حجاجنا من أباضية المغرب يتمتعون من العمرة إلى الحج فيجب عليهم هدي المتمتع ، وقد جرت عادة الناس أن يشتري الحاج هدية « شاة أو غيرها » أو يوكل عنه من يشتريه له ثم يهديه يوم النحر في منى وهذه الصورة الشرعية لتقديم الهدي من حج من الآفاق على الوسائل الحديثة ، من الطيران أو السيارات الخفيفة .

وفي السنوات الأخيرة رأى بعض الفقهاء تسهلاً على الحجاج أن يجمعوا ثمن الهدي ثم يوكلون عنهم أفراد أمناء يقومون بشرائه وذبحه نيابة عن الحجاج في منى أو مكة

وتوزيع لحمه على الفقراء والمساكين وقد سار على هذه الطريقة إخواننا من حجاج وادي ميزاب فقد جرت العادة عندهم أن يكلفوا رجلين أو ثلاثة منهم يقومون بشراء الهدى نيابة عن بقية الحجاج ويستعينون ببعض عمال المطوف في إتمام عملية الذبح والتوزيع وسلك مسلكهم حجاجنا من أهل الجبل وزواره فكانوا يسمون ثمن الهدى إلى المطوف وفي أيام العشر يذهب المكلفون بالشراء مع عمال المطوف فيشترون الهدى ويزبحون كل شاة عن صاحبها بنية فعلية عند الذبح .

هذه هي الصورة الموجودة أما ما يروجه العوام من أن علماءنا أجازوا إعطاء الثمن بدلا من الهدى فهو سوء منهم ولم يحدث من أحد من علمائنا فيما أعلم أنه أجاز توزيع النقود بدلا من الهدى .

أما ما أشرت إليه من أن كثيراً من اللحوم تضيع وأنها تسبب في بعض الأحيان أمراضاً وأن تلك اللحوم هي أموال ضائعة إلى آخر هذه الملاحظات فهذا شيء لم

يتحدث عنه أحد من علمائنا وليس في وسعه أن يعمل فيه شيئاً ولعل المسئول الوحيد الذي يمكنه أن يحفظ تلك الأموال واللحوم من الضياع وبعبارة أصح أن يوصلها إلى مستحقيها دون أن يلحقها الفساد إنما هو الدول المسيطرة على البلد الحرام أما غيرهم من حجاج الآفاق فما عليهم إلا أن يؤدوا ما عليهم كما ورد عن رسول الله ﷺ وهذا ما حرص عليه ويحرص عليه علماءنا رحمهم الله فكان بعضهم يشدد على الحجاج ويأمر كل فرد منهم أن يقدم هدية بيده وبعضهم يسر عليهم فيجيز لهم أن ينوب بعضهم عن بعض في أداء هذه المهمة التي فيها كثير من العسر والخرج لو كلف كل فرد أن يقدم هدية بيده .

ولهم في رسول الله ﷺ أسوة حسنة في كلا الحالين فقد ذبح بعض هديه ﷺ بيديه الشريفتين وأتاب عنه ابن عمه أبا الحسنين في ذبح البعض الآخر .

والله ولي التوفيق .

الأحوال لأنه عليه السلام لم يستفسر الحاج عن شبرمة فيبقى الشبري
على عمومته . نرجوا منكم توضيح رأيكم في هذه المسألة
مدعماً بالحجج والله في عونكم .



السؤال السابع

من الممول به عندنا جواز حج المرء عن غيره ولو لم
يُحج فرضه ، وقد اطلعت على حديث ينهى فيه الرسول
الكريم عليه السلام عن هذا النوع من الحج وذلك عندنا
سمع رسول الله عليه السلام اعرابياً يقول « لبيك اللهم لبيك
عن شبرمة » فقال له : « ومن شبرمة » قال : أخى .
قال : « حج عن نفسك أولاً ثم عن شبرمة » وفي
أجوبة الإمام أبي خليل ميل إلى الأخذ بهذا الحديث
دون غيره من الآراء نظراً لأنه دال على جميع

الحج عن الغير

قال الشيخ اسماعيل في القواعد صفحة ٣٤٥ ما يلي :
« واختلفوا في الذي يحج عن غيره سواء كان حياً أو ميتاً هل من شرط أن يكون قد حج لنفسه أم لا فذهب بعض إلى أنه ليس ذلك من بشرطه وإن أدى الفرض عن نفسه فهو أفضل وذهب آخرون إلى أن ذلك من شروطه » .

ثم ذكر حديث شبرمة . وقد ناقش هذا الحديث كثير من الفقهاء ويبدو أن الرأي المعتدل فيه أن الانسان إذا كان يستطيع أن يحج عن نفسه فلا يجوز له أن يحج عن غيره قبل أن يحج عن نفسه لهذا الحديث وقالوا العمل رسول الله ﷺ قد عرف أن أخا شبرمة كان مستطيعاً أن يحج

عن نفسه فلم يحج عنها وحج عن أخيه فأمره بالواجب عليه أولاً وقالوا لو لم يعلم رسول الله ﷺ أن الحج واجب على أخي شبرمة وإن كان مستطيعاً أن يحج عن نفسه لما أمره بالحج لأن الرسول ﷺ لا يوجب على إنسان ما لم يجب عليه . قالوا أما الانسان الذي لا يستطيع أن يحج عن غيره واستدلوا على ذلك بحديث ابن عباس رضي الله عنه : « ويدخل الجنة ثلاثة بالحجة الواحدة إذا كانوا مسلمين الموصى بها ، والذي ينفذها ، والخارج بها » . وظاهر أحاديث الحج عن الغير يشعر بعدم اشتراط الحج عن النفس فإن الرسول ﷺ لم يستفسر عن الجهنمية التي أرادت أن تحج عن أمها ولا من الخثعمية التي أرادت أن تحج عن أبيها هل حجتا عن نفسيهما أو لم تحجا وإنما أجاز لهما ذلك . وكان المقام يقتضي أن يسأل كل واحدة هل حجت عن نفسها - لو كان الحج عن النفس شرطاً للحج عن الغير - وأن يبين لها أن حجها عن الغير لا يصح إلا إذا حجت عن نفسها . إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة فلما لم يسألها علمنا أنه لم يبق هنالك شرط والنظر يعضد هذا الرأي لا سيما في الوقت الحاضر .

فما لا شك فيه أن كثيراً من المسلمين في أشد الشوق إلى زيارة منازل الوحي والتشوق إلى الأماكن المقدسة والوقوف في مواقف الإسلام الأولى ولكن يعوقهم عن ذلك العجز المالي فهم لم يفرض عليهم الحج لعدم الاستطاعة وهناك ناس آخرون كتب عليهم الحج وتأخروا عن أدائه لسبب من الأسباب حتى توفوا وكانوا قد أوصوا به أو عجزوا بدنياً عن القيام به وهم حريصون على تأديته بطريق الاتابة عنهم فلو اشتربنا على منفذي الوصايا وعلى الذين يريدون أن ينيبوا عنهم من يؤدي عنهم حجهم من توفرت فيه شروط أداء الحج عن النفس فقد لا يجدون وتفوتهم الفرصة بينما تحرم مجموعة من المؤمنين الصادقين يتحرقون شوقاً إلى مساعدة إخوانهم في أداء فرضهم والحصول على الأجر والثواب بغية مساعدة الإخوان وتيسير القيام بهذه المهمة الشرعية عنهم واشتراكهم في الحج المبرور الذي ليس له جزاء إلا الجنة وعسى الله أن يقبل منهم جميعاً .

وأحسب أنه لا داعي لأن أذكر في هذا المقام أن

الحاج عن الغير يجب أن يستشعر عدة أمور :

أحدها أنه يساعد أخاً مسلماً في تأدية واجب عليه لم يسعفه الحظ أن يؤديه بنفسه .

ثانيها أن يهدف إلى الحصول على الثواب من الله بإخلاصه في أداء الحجة على أحسن الوجوه ، وتوفية مناسكها والمحافظة على شروطها وأركانها وسننها وفضائلها وآدابها .

ثالثها أن يباعد المكاسب المادية عن نفسه ، وأن لا يحسب عملية الحج عن الغير عملية تجارية يقتصد من نفقاتها ليبقى لنفسه منها مالا .

رابعها أن يخلص العمل لله وأن لا يحرم نفسه من الدعاء في مظان الاجابة وأن يكثر من عمل الطاعة وأن يديم المكوث في الحرمين الشريفين وأن يتباعد عن الاسواق وما تجر إليه .

ويرى بعض الفقهاء أن على الحاج عن الغير أن لا

يستهلك في نفقاته المختلفة إلا المقادير اللازمة بالمعروف
فإن بقي شيء من مال الحجج عنه وجب إرجاعه إليه
ولا يجوز للخارج بالحج أن يحتفظ به لنفسه وهذا الرأي
مبني على أن الحج عبادة تصح فيها المساعدة ولا تصح فيها
الاجرة لأن الثواب عنها من الله سبحانه وتعالى : ويقابل
هذا الرأي رأي آخر يعتبر أن عملية الحج عن الغير هي
عملية أجرة بحجة فيها مستأجر ومستأجر ومقدار أجرة
نظير مقدار من العمل . فإذا وفى المستأجر العمل حق
له أن يأخذ الاجرة المتفق عليها كلها وليس له عند الله
تعالى ثواب .

والرأي الأول فيما يبدو أدنى إلى روح الشريعة
الاسلامية فإن المسلم يجب أن يرتفع بأعماله الدينية ولا سيما
الحج عن المعاني المادية ، وأن تكون عناية الطرفين في
إلتباس الرضا والمغفرة والقرب من الله عز وجل .

وأنه لموقف مخز لرجل يؤجر نفسه بدراهم معدودة
يدفعها إنسان مثله ثم يقف في مظان الاجابة من الأماكن

المقدسة فيدعو لنفسه وهو يشعر أنه إنما يسرق حقاً دفع
إنسان آخر عنه . لأنه أجر نفسه بقصد الحصول على
مكسب مادي ، ومهما كان ذلك المكسب بسيطاً فقد
استوفى به أجره حسب الاتفاق .

والفرق كبير وواضح بين رجل يتحرق شوقاً إلى
الحج فحال دون شوقه ذلك عجزه المادي فلما وجد أخاً
مسلماً يتحرق شوقاً إلى الحج فجال دون شوقه ذلك عجزه
البدني ففرح واستبشر ثم ضم قدرته البدنية إلى قدرة
أخيه المسلم المادية واستعد للقيام بالحج عن صاحبه وأخلصا
نياتهما وعملهما وماهما لله لا يبغيان غير رضاء ولا
يلتمسان غير مغفرته فأدى الحج على أحسن ما استطاع
ورد ما فضل من مال إلى صاحبه .

ورجل آخر لا يرى من الحج عن الغير غير الكسب
المادي فيجعله وسيلة ارتزاق ، ويؤدي المناسك أداء آلياً
يهمه فيها أن يستوفي شكلها ويقتصر في الانفاق والصدقات
ليبقى لنفسه ويدخر لرزقه من هذا المورد .

فهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
السؤال الأول	٨
قيام رمضان	١٠
السؤال الثاني	١٦
القراءة في الصلاة السرية	١٨
السؤال الثالث	٢٤
رفع الأيدي في الصلاة	٢٦
السؤال الرابع	٣٤
نجاسة المني	٣٥
السؤال الخامس	٤٥
الشدوذ الجنسي	٤٨
السؤال السادس	٥٥
الهدي في الحج	٥٧
السؤال السابع	٦٠
الحج عن الغير	٦٢

وهناك فريق من العلماء يرى أن خزائن رحمة الله أوسع من هذا التفكير الضيق وأن المبلغ المدفوع عن الحج إنما يقابل الاعمال البدنية والاعتاب التي تعترض الحاج فله أن يأخذ كل المبلغ المتفق عليه والله سبحانه وتعالى يجازي عن النية وعن بقية الاعمال ورحمته وسعت كل شيء . وللحاج عن الغير أن يدعو لنفسه وأن يقوم بعمرة وأن يؤدي ما شاء من عبادات التطوع شريطة أن لا يخل شيء من شروط الحجة التي جاء من أجلها .

ويشترط بعض الفقهاء في الحاج عن الغير أن يكون من أهل الولاية وأن يخرج من بلد المحجوج عنه أو مهر بيته .

أحسننى اوضحت لك الموضوع بما فيه الكفاية فإن كان صواباً فتوفيق من الله وله الحمد وإن كان خطأ فعني واستغفر الله سبحانه وتعالى وهو أهل التقوى وأهل المغفرة .

صدر من هذه السلسلة

- الرسالة الأولى : كتاب الدعاء
- الرسالة الثانية : أساس الطاعات
- الرسالة الثالثة : سبيل المؤمن البصير إلى الله

تطلب من دار الدعوة بنالوت

طبع على مطابع
دار لبنان
للطباعة والنشر

ماتت ٢٥٧٤١١-٢٩٤٢٠٤-٢٩٣٠٤٣
بكموت - لبنان - ص.ب ٥٦٢٠

٧٠/٢٢٠٠/١٩٥٠

